

النحو القرآني من نظام العقل إلى نظام الخطاب

مدخل

النحو نسقٌ من قواعد تركيب المفردات اللغوية التي تسعى إلى تعليم لغة موجودة أو دراستها ومعرفة سُنَنِهَا، وما دامت أنظمة اللغة الطبيعية خارجة عن سلطة العلم وخاضعة لسلطة الاستعمال، أي استعمال أهل اللغة لها بحسب ما تقتضيه سُنُنُ التَّخاطبِ المركوزة في ذهن المتكلم، فإن هذه القواعد تُعدُّ اكتشافاً لأنظمة اللغة، وليس وضعاً أو اختراعاً لها، فتقتضي دراسة اللغة وتعلمها النَّظَرَ في كيفية استعمال أهلها إياها، والابتعاد عن فرض أي قيد أو شرط على هذا الاستعمال؛ لأنه مرتبطٌ بعوامل كثيرة منها عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية.

ينتهي مفهوم النحو القرآني - نظرياً - إلى الحكم على استعمال العرب للغتهم بالخطأ والصواب عن طريق ما جاء من استعمالات لغوية في القرآن الكريم، فيكون هو الحاكم على اللغة والمُخْتَكَمُ إليه حينما يرد فيها ما يخالفه¹، وهذا يتضمَّنُ مخالفةً صريحةً لطبيعة اللغة من حيث يعلمُ الداعون له أو لا، وعلى الرغم من هذه المشكلة، فإن هذا المفهوم وما تضمَّنهُ من دعوة لإيجاد نحو بديل عن النحو العربي يلقى صدًى واسعاً في الدرس النحوي العربي الحديث، وقد وجد سبيله إلى الدرس الأكاديمي، وربما دخل في بعض مقررات التدريس في الدراسات الأولية والدراسات العليا في الجامعات العراقية والعربية.

ثمة إشكال في النتائج التي تتمخض عن تطبيق منهج الداعين لنظرية

أحمد كاظم جواد

في مجال العلم باللغة العربية والقدرة على استعمالها، ودراسة إمكان الانتفاع من هذا المنهج والنتائج التي تتمخض عن تطبيقه، وقدرته على استيعاب قضايا اللغة في عصورها الطويلة؟ على أن رؤية البحث ومنهجه لا تضع التراث في موضع قداسة، ولا تعنى بالحديث من المناهج اللغوية لمجرد أنها تحمل صفة الحدثة والتطور، بل يجعل البحث من انسجام المناهج والأهداف والنتائج معياراً للحكم على كل منهما.

المبحث الأول: مفهوم النحو القرآني

الأصول والغايات.

تقوم الدعوة لمفهوم (النحو القرآني) على القول بوجود نحويين يتمايزان عن بعضهما من حيث مادة الدراسة التي يستندان إليها في وضع القواعد النحوية أولاً، ومن حيث المنهج في تناول المسائل النحوية ثانياً، فثمة نحو يعني بكلام العرب وآخر يراد له أن يكتفي بالقرآن الكريم وحده؛ لذلك أطلقت عليه تسمية (النحو القرآني) على الرغم من أنه ما يزال في نطاق الدعوة النظرية التي لم تكتمل معالمها النهائية بعد، ولم يؤسس عليها نحو متكامل مستقل عن النحو العربي، فما زالت الحدود بين النحويين غير واضحة بما يكفي؛ لغياب الأسس النظرية التي يقوم عليها النحو القرآني في عصر وضع القواعد، الأمر الذي يجعل من حدود المفهوم ومنهج تطبيقه ميداناً لتصورات كثيرة ما تزال بها حاجة إلى تقويم فروضها، ومن ثم دراسة نتائجها المحتملة؛ ذلك بأن دعاة النحو القرآني يسعون إلى تشذيب قواعد

النحو القرآني، يكمن في تكريس معيارية النحو العربي التي كانت سبباً في الازدواجية اللغوية، فضلاً عن إشكال توجيه الاستعمال اللغوي وإخضاعه للطلبات النظرية وفاء لأصول وضعها خيال علماء النحو الخصب، ومن ثم يظهر بوضوح أن كلام العرب سيخضع لما هو مغاير لكلامهم، فالقرآن كلام الله وليس كلام العرب، وهو استعمال خاص يخالف سنن العرب اللغوية في كثير من جوانبه، وهو أعلى من مستوى الكلام الاعتيادي الذي يمثل النسبة الأكبر من الكلام العربي.

إن دراسة القرآن والتعرف على سمات لغته وخصوصيته تقتضي قياس استعماله بالنسبة إلى كلام العرب، ومن هنا تظهر أهمية التفريق بين الكلامين، ومن ثم وصف كل منهما ودراسته سواء بالوفاء للمنهج القديم ورؤيته الأيدلوجية، أو باعتماد المبدأ الذي بُنيت عليه المناهج اللسانية الحديثة من الاعتماد على وصف الواقع اللغوي كما هو، وربما تقتضي الدراسة أن نجتمع بين المنهجين بما يخدم الأهداف المرجوة من الدرس النحوي العربي، وسؤال البحث الرئيس هو عن جدوى هذه الدعوة التي تفتقر إلى التائي والتعقل العملي الذي يراعي خصوصية كل من أنطولوجيا الاستعمال العربي للغة قديماً وحديثاً، وأسلوب القرآن الكريم في استعمال لغة العرب؛ لذا يسعى هذا البحث إلى دراسة الفروض النظرية لمفهوم النحو القرآني ومن ثم دراسة غاية المصطلح ومسوغاته بوصفه نحواً بديلاً عن النحو العربي، ودراسة الجدوى من إعادة صياغة النحو العربي موافقاً للاستعمال القرآني، وما ينتج عن ذلك من نتائج

تصحيحاً لهذا الانحراف، ليكون هو المصدرَ لوضع القاعدة النحوية، فهو الأوثق والأفصح والأعلى مقاماً، وهو أكثر النصوص بُعداً عن الاختلاف من حيث روايته وفصاحته ومن ثم الاستناد إليه في وضع القواعد، وترك التشعب وتجاوز كثير من الخلافات بين النحاة التي أصبحت تثقل كاهل النحو نفسه فضلاً عن الدارسين والمتعلمين.

من هنا عدت صلة نشأة النحو بالقرآن الكريم دليلاً على أصالة النحو القرآني، وسبقه على ظهور النحو العربي بمنهجه المعروف، لأن القرآن الكريم كان الدافع الرئيس لظهور علوم العربية من نحو وصرف وبلاغة ومعجم، وأن دراسات النحو القرآني كانت معروفة في المؤلفات العربية، وهي التي حددت المنطلقات الأساس في التفكير النحوي القرآني⁵ فالنحو الأصل هو ما يمثل القواعد التي قامت على أساس القرآن الكريم سواءً أكانت معها شواهد أخرى تدعمها أم لم تكن؛ لأن القرآن الكريم بقراءته المختلفة أغنى قواعد النحو وزاد من قيمتها وأمدّها بأمتن القواعد⁶.

يعلل الدارسون الفصل بين القرآن والنحو وانحرافهم عن المنهج الأصل بتسرّب الأفكار الفلسفية والمنطقية إلى النحو العربي وتأثر النحويين بها⁷، وذهب الدكتور الأنصاري إلى أن نظرية النحو القرآني (قديمة قدم المدافعين عن كتاب الله ضد الطاعنين في القرآن الكريم) متمثلاً بقراءته المتواترة الموثوق بها كل الثقة⁸، لتتخذ دعوته منحىً أيولوجياً بعيداً عن القضية اللغوية، فهو

النحو العربي بمعيار الاستعمال القرآني للغة، وبذلك يكون تقويم اللغة غاية ذات طابع أيولوجي، تُعلي كفة النحو المفترض بناءً على تصور أن النحويين متقاطعان، ولا يسيران في خطين متوازيين، ولا يمكن أن يكون أحدهما تابعاً للآخر أو مبنياً على منواله، فهو يدعو إلى الإبقاء على ما جاء موافقاً لظواهر القرآن وإهمال ما جاء مخالفاً له² لأن من الواجب عند دعاة هذا الاتجاه الجديد أن يُستبدل النحو إلى (النحو القرآني) وأن تستمد القواعد سلامتها وقوتها من القرآن³، وبهذا يكون القرآن شاهداً تاريخياً على الكلام العربي لا ينازعه في شهادته حتى كلام العرب أنفسهم.

1 - أصول المفهوم.

وُلدت فكرة (النحو القرآني) عند الدارسين المحدثين من البحث في نشأة النحو العربي، والرغبة في تيسير الدرس النحوي على المتعلمين، وإيجاد نحو قادر على استيعاب كل القضايا النحوية التي تضمنها القرآن الكريم⁴، إذ يرى بعض الباحثين أن النحو القرآني هو الأصل، وأن النحو الذي بين أيدينا فرعٌ انحرف عنه منذ أحاط النحويون القدماء كلام العرب والشعر العربي خاصة بعناية كبيرة أدت إلى أن تكون أغلب شواهدهم منه، مع أنهم يعلمون أنه محل ضرورة وخصوصية في الاستعمال، ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل كانوا يقدمون الشاهد الشعري على ما عداه حتى على الشواهد القرآنية، فجاءت فكرة بعض النحويين المتأخرين الداعية لإبدال القرآن الكريم بلغة العرب

أساليب تركيب المفردات في الجملة العربيّة، والنظر لكلّ تطوّر في استعمال اللغة يخالف هذه الحال بنظرة سلبية تُخرّجُه من حدود المادّة التي يدرسها علم النحو، فيدخل هذا التطوّر في مفهوم اللحن الذي يسعى هذا المنهج إلى التحرّز من أن يتسرّب شيء منه إلى وضع القواعد النحويّة، لبدأ النحو العربيّ بالوصف وينتهي بوضع المعيار للاستعمالات الصحيحة.

ولا يعدو النحو القرآنيّ المفترض إلا أن يكون مطابقاً للنحو العربيّ بمعياريّته؛ لما قامت عليه النظرية من مفهوم التشذيب والرّفص، فالنحوان في الماهية شيء واحد، ولكنّ النحو التقليديّ يسعى إلى جعل الكلام الجديد موافقاً لحال كلام العرب في عصر الفصاحة، في حين يسعى النحو القرآنيّ إلى أن يتوافق كل كلام العرب المُنجز منه والذي سيُنجز مع استعمالات القرآن الكريم؛ لأنّه (اشتمل على كلّ ما يحتاج إليه من أحكام اللغة، سوى الشاذّ والنادر وما لا تقتضيه الحاجة وزيادة)9 بل يذهب بعضهم إلى أن تراكيب القرآن وأساليبه هي الأصل الذي يستأهل أن تقوم عليه التراكيب والأساليب العربيّة 10 وهذا يكشف عن الإيمان بأنّ القرآن الكريم يمثّل حال لغة العرب في عصر النزول، وهو مثال وافٍ عنها يُغني عن التزوّد بغيره منها، ولكنّ منبع هذا الإيمان لا يعدو أن يكون أثراً للعقيدة بسماوية النصّ القرآنيّ التي يفترض أن تكون رادعاً من سلوك هذا المنهج؛ لأنّ مقاييس النصّ السماويّ لا تنطبق على غيره، ولأنّ واقع لغة العرب تقف ضدّ فكرة اختزال القرآن كلّ إمكانات اللغة على المستويات كافّة.

يشير إلى قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءته والاختلاف في التعامل معها في الدرس النحويّ، فحمل كلامه أتماماً لأغلب النحويين القدماء بالطعن في القرآن الكريم؛ لأنّه فسّر الابتعاد عن أخذ القاعدة النحويّة من القرآن انتقاصاً من القرآن، وإعلاءً لكلام العرب شعراً ونثراً، وكأنّه يرى أنّ النحو يدرس الكلام الموروث العالي، ويهمل غيره، وأنّ ما ورد من شواهد في كتب النحو إنما هي تزكية واعتراف لها بالوثاقة والمكانة الرفيعة.

هكذا يتبيّن أنّ أصول هذا المصطلح مأخوذة من نقد منهج النحو العربيّ التقليديّ والدعوة لتيسير الدرس النحويّ وجعله موافقاً للقرآن الكريم؛ لأنّ كثيراً من قواعد النحو العربيّ لا تتوافق مع القرآن، وهذا الأمر دفع بعضهم إلى تأويل ما خالف القاعدة انتصاراً لها.

2 - ماهية المفهوم.

ما زال النحو العربيّ وفيّاً للرؤية التي كانت أساس نشأته، تلك التي جعلت هدف علم النحو حفظ اللغة على ما كانت عليه في عصر الفصاحة، من أجل ضمان استمرار فهم معجزة الإسلام المرهون بمعرفة اللغة التي احتوت هذه المعجزة؛ لذا توّسل النحويون الأوائل مجموعة من الإجراءات لتحقيق هذه الغاية فوضعوا معايير لجمع اللغة، زمانيةً ومكانيةً، لتبقى لغة العرب على المستوى الذي كانت عليه في عصر النزول، فظلّ النحو العربيّ حبيس الزمان والمكان، ومن ثمّ كان عمله محصوراً في نطاق ما يجوز وما لا يجوز من

3 - حدود المفهوم

ليس لمفهوم النحو القرآني حدوداً نظريّة واضحة، وسبب ذلك هو عدم التفريق بين (نحو اللغة العربيّة) و(نحو كلام العرب)، فالأول - بناءً على ما توحى به طبيعة الصياغة - ينظر لصفة الكلام المدروس سواءً في ذلك كلام العرب وكلام غيرهم ممن تعلم العربية، ويستوي في ذلك أيضاً كل كلام حاز على صفة (العربية) ومن ذلك القرآن الكريم وقراءته، والحديث النبوي، ولا فرق بين كلام العرب وكلام من نطق بالعربيّة من غيرهم.

أما نحو كلام العرب فينظر إلى صفة القائل وهويته، وهم العرب فقط، فلا يشمل القرآن ولا كلام غير العرب، وإذا شمل كلام المستعربين تجوّزاً فهو لا يشمل القرآن بأية حال حتى مع كونه نازلاً بلسان عربيّ مبين؛ للاعتقاد بأنّه ليس من كلام البشر، ويبدو أنّ النحويين القدماء قد تنبّهوا على ذلك فامتنعوا من القياس على صور من التراكيب القرآنيّة وحفظوها، وهذا يرجح أنّهم أدركوا أنّ القرآن شيءٌ والكلام العربيّ شيءٌ آخر¹¹.

يراد للنحو القرآنيّ أن يحل محلّ النحو العربيّ برمته، وعليه يجب أن يؤدّي وظيفة كلا النحويين معاً، ولكن أصل وظيفة نحو اللغة العربية هو وصف اللغة واكتشاف قوانينها وسننها التركيبيّة المطرّدة بعيداً عن دائرة الخطأ والصواب، فهو أوسع نطاقاً من أن يحدّ بزمان ومكان، وأوسع من أن توضع له معايير تحدّد من طواعية اللغة للتغيير استجابةً للحاجة التخاطبية، ولعلّ هذا المفهوم ما زال غائباً عن الدرس النحويّ، لأنّ من العسير جدّاً

التخلّص من الازدواجية اللغويّة التي مُنيت بها اللغة العربيّة في أنّ العرب المحدثين يدرسون مستوى محدداً من اللغة ويستعملون مستوى آخر لم يتناولهُ الدرس حتى الآن، فهّم يدرسون لغة لا يستعملونها إلا في حدود ضيقة، ولا يتعلّمونها بالتلقّي الطبيعي بل بالدراسة فقط، ويتحدّثون بلغة تختلف كثيراً عن اللغة الفصيحة التي هي موضع الدرس اللساني؛ ذلك بأنّ العلم لا يملك السلطة في توجيه استعمال اللغة إلا في حدود ضيقة، أما لغة التواصل اليومي فقد اتخذت سبيلها بحريّة مُعرّضة عن قيود العلم وتعاليمه.

أما وظيفة نحو كلام العرب فُحدّد بالغاية الدينيّة التي انبثق منها، وهي وصف لغة العرب ووضع القواعد اللازمة للحفاظ عليها بالمقام الأول، لتكون وسيلة لفهم القرآن الكريم على مدى العصور، وهذا ما جاءت به الجهود النحويّة قديمة وحديثة.

فإذا كان النحو القرآنيّ بديلاً عن نحو كلام العرب، فإنّه في كلتا الحالين يقف عند حدود استنباط القاعدة النحويّة من القرآن الكريم وقراءته، ولا إشكال عند من يدعو للأخذ بنظريّة النحو القرآنيّ في دعم الشواهد القرآنيّة بشواهد من كلام العرب مادامت متّفقة معها، وبهذا لا يكون لكلام العرب أهميّة تُذكر؛ فالعمدة عندهم هو القرآن، وهذا يقتضي أن تضيّق حدود النحو القرآنيّ عن أن تستوعب ظواهر اللغة العربية في مستوياتها كافة؛ نتيجة إهماله كثيراً من الوقائع اللغويّة في اللسان العربيّ؛ لأنّ القرآن الكريم لم يتضمّنّها، ومثال ذلك أنّ أسلوب

النحاة عند وضعهم قواعد النحو 13، لذا يُراعى التَّحْوُّ
القرآنيَّ الجوانبَ الفنيَّةَ للكلام وملتقى، وهو ركنٌ مهمٌّ
وأساسٌ في إنتاج المعنى وبحثه في بنية النصِّ القرآنيِّ
ونظم الكلام وعلاقة الألفاظ ببعضها، وما يطرأ عليها من
حذفٍ وزيادةٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ 14، لذا يقرَّرُ الجوارِيُّ في
كتابه (نحو القرآن) - على سبيل الإتيان بتطبيقٍ لمنهج
النحويِّ - بعضَ القواعدِ النحويَّةِ المستنبطةِ من تركيبِ
النصِّ وعلاقاتِ مفرداته، واجترحَ بعضَ المصطلحاتِ
منها مصطلحُ (الاغناء) عن التركيب و (الاستغناء) عن
التقدير والتأويل و (الاكتفاء) بدلالات السياق والمعاني
وإيحاءاتها 15، وهي من المباحثِ اليتيمةِ التي نتجت عن
تطبيقِ منهجِ النحو القرآنيِّ الذي يدعو له، وهي جديرةٌ
بأن تكونَ شواهدَ على أسلوبِ القرآنِ الكريمِ فيما يتصلُّ
بطبيعة تركيبِ المفرداتِ فيه، لا أن تكونَ قاعدةً للكلامِ
عموماً؛ فالأسلوبُ سمةٌ فرديةٌ، وإعمامُها يعني فناءها
حتماً.

4 - مظاهر المفهوم.

على الرغم من أن الداعين للنحو القرآنيَّ يرون أنه
قديمٌ، إلا أن العصرَ الحديثَ قد شهدَ الظهورَ الفعليَّ
لمصطلحِ النحو القرآنيِّ واستعماله في الدرسِ النحويِّ
تمثلاً بالجهدِ النظريِّ والجهدِ التطبيقيِّ عن طريقِ
اتخاذهِ عدداً من المظاهرِ في الدراساتِ النحويَّةِ تنسجُمُ
مع مراحلِ تطوُّره يمكن الإشارة إليها بالنقاط الآتية:

النداء في القرآن الكريم لا يستعملُ إلا أداةً واحدةً وهي
(يا) في حين يستعملُ العربُ أدواتٍ كثيرةً غيرها، فهل
يكفي أن يُقالَ إنَّ أدواتِ النداء في العربيَّةِ هي (يا) فقط،
من دون أن يعني ذلكَ أن تضيِّقَ حدودُ اللسانِ العربيِّ
وإمكاناته؟!

ويضيِّقُ المفهومُ أيضاً عن أن يشملَ مستوى
الاستعمالِ الاعتياديِّ للغةِ الذي هو المصدقُ الأكبرُ
لمنظومةِ اللغةِ كلّها، فمن المبالغةِ أن يُقالَ إنَّ القرآنَ
اشتملَ على كلِّ ما يحتاجُه متعلِّمُ اللغةِ العربيَّةِ، فليسَ
القرآنُ كتابَ لغةٍ، وإنما هو كتابٌ هدايةٍ ورشادٍ، وليسَ
كونُ لغتهِ عربيَّةً يعني أن ما عداه غيرُ موجودٍ من أساليبِ
العربِ، أو غيرُ صحيحٍ؛ فالعربيَّةُ عنوانٌ كبيرٌ يضمُّ كلَّ ما
قيلَ ويقالُ من كلامٍ يتوافقُ مع سننِها وقوانينِها في تركيبِ
الأصواتِ والمفرداتِ والجُمَلِ، والقرآنُ ينتمي إليها من
جهةٍ ويتفرَّدُ في أساليبه وكثيرٍ من استعمالاته من جهةٍ
أخرى.

أما طبيعةُ معالجةِ المادَّةِ اللغويَّةِ التي يدعو إليها
أصحابُ نظريَّةِ النحو القرآنيِّ ففيها توسُّعٌ عن المعالجةِ
التقليديَّةِ للمسائلِ التي يُعنى بها هذا العلمُ، يتمثَّلُ هذا
التوسُّعُ بالانتفاعِ من علومِ العربيَّةِ الأخرى، ولا سيما علمُ
البيانِ وعلمُ المعاني بوصفِهما شريكينِ أساسيينِ في بناءِ
الجملةِ، لأنَّهما يسهمانِ في فهمِ طبيعةِ التركيبِ بشكلٍ لا
غنى للنحويِّ عنه 12. فقد عدَّوا إغفالَ الجانبِ الفنيِّ في
التعبيرِ والأساليبِ التي توضحُ قصدَ المُنشيِّ من الحذفِ
والزيادةِ والتقديمِ والتأخيرِ خلافاً وقصوراً في منهجِ

1- الدعوة للمفهوم وإقامة المنهج.

هناك من دعا إلى قيام نحو يعتمد القرآن الكريم مادةً لوضع القاعدة النحوية، وتعميق البحث في القضايا النحوية المتصلة به، ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس¹⁶، غير أنهم لم يتجاوزوا حدود الدعوة المجردة إلى تقديم رؤية متكاملة تنسجم فيها النظرية مع التطبيق المراد إيجاده.

2. البحث عن أصول النحو القرآني في التراث

النحوي.

عُنيَتْ بعض الدراسات التي دعت إلى مفهوم النحو القرآني بالكشف عن اتجاه أطلق عليه (اتجاه نحو القرآن في النحو العربي)، ومنها دراسة الدكتور عبد العال سالم مكرم بعنوان (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية) إذ أفرد الباب الثاني من كتابه لما سماه بـ (نحو القرآن) ويشير هذا المصطلح عنده إلى القواعد النحوية المتأثرة بالقرآن الكريم وقراءاته المتنوعة والمستنبطة منه¹⁷، ويجمع هذا النحو — كما يرى — بين مستوى الصواب النحوي وملاءمة التركيب والجميل لأذواق المخاطبين وعقولهم، وهو بذلك يقترب من علوم البلاغة والبيان¹⁸، وقد خلت دراسته من الأسس الفكرية والمنهجية لهذا النحو¹⁹، وكان الهدف العام لمفهوم النحو القرآني عنده هو البحث في توافق قواعد النحو، أو اختلافها مع القرآن الكريم وقراءاته المتنوعة شاذة كانت أم متواترة.

3. محاولات لوضع نظرية للنحو القرآني.

بدأت الدعوة للنحو القرآني تتجه إلى صياغة الأسس والمبادئ التي يستند إليها ليقوم الجهد التطبيقي على رؤية منهجية ومسوغات علمية، فألف الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري كتاباً موجزاً سماه (نحو القرآن) دعا فيه إلى ترك الاستشهاد بالكلام العربي، والاقتصار على الكلام القرآني؛ لأنه كافٍ لأن يُبنى عليه نحو متكامل يحل محل النحو العربي متجاوزاً المؤاخذات التي وُجّهت للنحو العربي القديم، واستفاض في دراسة جملة من المسائل النحوية ليبين مخالفة القاعدة النحوية للاستعمال القرآني فيها²⁰.

وألف الدكتور أحمد مكّي الأنصاري كتاباً سماه (نظرية النحو القرآني) كان متحمساً فيه للنظرية بشكل كبير قاده إلى نقد منهج النحو العربي واتهام قسم كبير من النحويين بالوقوف ضد القرآن، وجعل هذا مسوغاً لقيام النحو القرآني على نحو ما جاء في كتابه من آراء تتصل ببناء النحو العربي على وفق المفهوم الجديد، إذ يقول في منهجه (حاولت أن انتهج فيه المنهج الصحيح، وهو تصحيح النحو بالقراءات لا العكس... ذلك أنني جردت القواعد النحوية من أولها إلى آخرها، وعرضتها على النصوص القرآنية، فإذا اتفقت القاعدة النحوية مع النصوص القرآنية اعتمدتها، وأثبتتها وضربت لها الأمثال، وإن اختلفت معها عدلتها وسجلتها، وضربت لها الأمثال من القرآن الكريم أيضاً متمثلاً في قراءته) 21

4. دراسة الجهود التأسيسية لنظرية النحو القرآني.

استهوت كثيراً من الدارسين 22 فكرة ربط النحو العربي بالقرآن الكريم على هذا النحو، وانحصر النقاش بشأنها في التأصيل التاريخي للفكرة، مع محاولات لتوجيه النحو القرآني الوجهة التي يريدونها الدارسون له على وفق المفاهيم التي قدموها على المستوى النظري أو التطبيقي، لذا توالى البحوث والدراسات التي تدرج في ركب الداعين للنحو القرآني إلا ما ندر 23، وظهرت مطالبات بجعل النحو القرآني جزءاً من مفردات تدريس النحو العربي في المعاهد والجامعات، وقد وجد سبيله إلى ذلك في كثير منها.

المبحث الثاني: نظام الدرس النحوي العربي.

من مظاهر غنى الدرس اللغوي العربي أنه اشتمل على اتجاهات ومدارس وأنظمة كثيرة، وقد أفضى هذا التنوع إلى تمكن التراث اللغوي من عقول الباحثين والدارسين على مدى قرون، فوجدته المتأخرون منهم رافداً مهماً لهم عند التنقيب عن أصول لنظريات لغوية وافدة، ومع أن البحث غير معني بتقويم هذا المسار، فإن من المهم أن نشير إلى أن المقاربة بين نظام الدرس النحوي العربي وبعض مفاهيم اللسانيات الحديثة لا ينطلق من تلك الرؤية التعسفية، بل ينطلق من إيمانه بأنهما رافدان لا غنى لنا عنهما من أجل بيان طبيعة المفاهيم موضع الدراسة ما دامت اللغات الطبيعية تشترك بقواسم كثيرة تؤهلها أن تكون موضوعاً للدرس اللساني الذي يعدُّ النحو جزءاً أو جانبه الأبرز.

ثمّة تياران في دراسة اللغة العربية أشار إليهما الدكتور محمد عابد الجابري عندما ميّز بين اتجاهين بارزين في الدراسات البيانية - التي ينتمي إليها علم النحو - هما التيار الذي عني بوضع قوانين لتفسير الخطاب البياني، والتيار الذي عني بوضع شروط لإنتاج الخطاب نفسه، ويسمى الأول (نظام الخطاب) والآخر (نظام العقل) 24، وتتضح معالم هذين النظامين بواسطة البحث في أهداف الدرس النحوي والسبل المتخذة لتحقيق هذه الأهداف على النحو الآتي:

1. نظام العقل.

تنسجم كثيراً من الجهود النحوية مع الغاية التعليمية التي أثمرت المئات من المؤلفات في النحو المعياري، وهذا يمثل مظهراً واضحاً (نظام العقل)، ويكفي أن يستدل على أن هذا النظام كان مرتبطاً بغاية النحويين القدماء الرئيسة من وضع علم النحو بأنهم وضعوا حدوداً نظرية لعلم النحو تكشف عن رؤيتهم التي حدت مسار الدرس النحوي العربي حتى عصرنا الحاضر.

ويلاحظ أن أوائل النحويين لم يقدموا تعريفاً لعلم النحو، ولم يبينوا حدوده، ولكن جهودهم النحوية شملت قضايا تتعلق ببنية الكلمة، وأخرى تتعلق بتركيب الجملة، وبعضها يتعلق بالظواهر الصوتية، والقضايا البلاغية من تقديم وتأخير ومجاز وغير ذلك، الأمر الذي يوحي بسعة مصطلح النحو عندهم، ويدل على تداعل بين علوم العربية، وهو أمر يتناسب مع عصر التأسيس.

لم يظفر علم النحو العربي بتعريف يسبق تعريف

والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّب بعضهم عنها ردّ به إليها) 26 فهذا التعريف كسابقه يركّز على بناء القدرة اللغوية عند متعلّمي العربية كما يستعملها أهلها، فهو مبنيٌّ على كلام العرب بوصفه معياراً للعربية، وعلى هذا المنوال جاء تعريف ابن عصفور (ت 669هـ) النحو بأنه: (علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تألّف منها) 27 ويشبهه هذا أيضاً تعريف ابن الناظم (ت 686هـ) النحو بقوله إنه: (العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في ذواتها، أو ما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه) 28 فيتضح من التعريفات السابقة اجتماع النحويين على أن تكون مادة علم النحو هو كلام العرب في إشارة إلى أن علم النحو العربي معنيٌّ بوصف كلام العرب ووضع القواعد على أساسه. فمنهج النحويين المتقدمين يؤكد حضور نظام العقل بقوة؛ لأن غاية النحويين المؤسسين تتجاوز القاعدة النحوية المدروسة إلى بناء عقل له مقدرة على إنتاج الكلام بالمستوى الذي كانت عليه اللغة الموصوفة، وهذا النظام ينسجم مع تسمية علم النحو بهذا الاسم، فهو مأخوذ من الانتحاء، ولكن غياب المستوى التنظيري الواضح الذي يستند إليه الدرس النحوي في أول نشأته كان سبباً في هذا الخلط بين النظامين، وهو

ابن السراج (ت 316هـ) الذي يقول فيه: (النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة) 25 ويظهر من هذا التعريف أن ابن السراج ينطق على لسان النحاة المؤسسين لعلم النحو، أو يعبر عن فهمه منهجهم على الأقل، ويظهر من التعريف أيضاً أن علم النحو العربي مبنيٌّ على أساسين هما:

1- السعي لبناء مقدرة المتكلم لتمثّل مقدرة العربي اللغوية في عصر الفصاحة.

2- الاستناد إلى كلام العرب وأساليبهم وسننهم في التركيب من أجل وضع القواعد التي تمكن المتعلّمين من هدفهم.

ويُفهم من هذا أن المادة اللغوية محلّ الدرس لا تشمل القرآن الكريم، وهو أمرٌ مرتبطٌ بالهدف من وجود علم النحو الذي ذكره التعريف، إذ لا يسعى النحو إلى أن يتمثّل المتعلّمون كلام القرآن الكريم، بل وضعوا علم النحو لدراسة تميّز كلام القرآن من كلام العرب؛ إيماناً منهم بأنه كلام أعلى من مقدرة البشر، وهذا التميّز يقتضي الكشف عن كلا المستويين على حدة.

وتأتي أغلب التعريفات اللاحقة منسجمة مع تعريف ابن السراج، ومن ذلك تعريف ابن جنّي (ت 392هـ) الذي اشتمل على هذين الأساسين أيضاً، بل هما أكثر وضوحاً فيه؛ لأنه يرى أن علم النحو هو: (انتحاء سمّت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع

آخر، حتى لو كان النص المراد وصفه هو القرآن الكريم؛ ذلك بأن الأشياء لا تعرف مزاياها إلا بالموازنة، فدراسة القرآن الكريم تقتضي دراسة لغة العرب أولاً، بل تقتضي الوقوف على كل إمكاناتها ووصفها وصفاً دقيقاً، لتكون هذه الخطوة هي المرحلة الأولى من مراحل تحقيق الهدف الذي يسعى إليه اللغويون المؤمنون بعظمة القرآن وتميزه، ثم تأتي الخطوة التالية متمثلة بدراسة لغة القرآن ووصفها بلحاظ القواعد المستنبطة من كلام العرب، لا على سبيل استنباط القاعدة من القرآن الكريم، وهذا يفسر ابتداء النحويين بكلام العرب وابتعادهم عن الاستشهاد بالقرآن الكريم وهم يؤسسون لوضع القواعد النحوية. ولا يجوز أن يُقاس علم النحو إلى علوم أخرى لا تشترك معه في المنهج والغاية؛ فمن غير المقبول دعوة النحويين إلى (أن يعكفوا على هذا الكتاب، كتاب الله ليستنبطوا منه أحكام اللغة، كما عكف عليه الفقهاء حين استخلصوا منه أحكام الشريعة، وما يتصل بأمور الدين) 29 فقياس الأحكام النحوية على غيرها من أحكام الشريعة لا يصح؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب، فيمكن أن يُقاس إليها لمعرفة تميزه، ولم ينزل على وفق شريعة العرب لتُقاس أحكام القرآن إليها، فيلزم أن يعكفوا على أحكام القرآن ويتركوا ما خالفه.

إن التطورات التي تُصيب اللغة بين الفئتين والأخرى خاضعة لمعيار الأسلوب في منطقة استعمال اللغة، وهذا يعني أن اللغة ما زالت مفتوحة سواءً في القديم أم في الحديث، وهذا الانفتاح يُخضعها لمنطق الاستعمال التخاطبي الذي يتجدد فيه البناء حتى على مستوى

أمرٌ معهودٌ في نشأة العلوم، وسمح هذا الأمر للمتأخرين أن يوجهوا الدرس النحوي الوجهة التي يرتضونها سواءً أكانت بعيدة عن رؤية القدماء من النحويين وغايتهم أم قريبة منها، ولكن يمكن الاطمئنان إلى أن تكون الغاية معياراً في الفصل بين اتجاهين تقاسما جهود النحويين القدماء قسمة يتناسب فيها وضوح الهدف وأهميته مع حجم الجهد المبذول لتحقيقه، فإذا كانت علوم العربية قد وضعت من أجل الحفاظ على مستوى اللغة الذي يمكن من معرفة القرآن وفهم مقاصده، عن طريق تهئية المعرفة اللازمة بقواعد تركيب الكلام لمتعلمي العربية ليتمكنوا من محاكاة مقدرة العرب التي كانت عماد فهمهم القرآن الكريم ومعرفة بيانه، فإن نظام العقل يستحوذ على النسبة الأكبر من عناية النحويين باللغة، وهذا يفسر اهتمامهم بلغة العرب الفصحاء ممن بقيت ملكتهم اللغوية بعيدة عن الاختلاط بلغات غير العرب، ومن ثم جعل هذه اللغة معياراً لوضع القواعد، لأنها كفيلاً بتحقيق ما يسعون إليه.

2- نظام الخطاب:

لا تقتصر دراسة تركيب المفردات نحويًا على الغاية المتمثلة باستنباط القاعدة النحوية فحسب، فثمة هدف آخر مستند إلى فهم المستوى القواعدي من اللغة، هو محاولة الكشف عن الواقع الفعلي لتركيب مفردات نصٍّ محدد، فيمكن القول إذاً إن الكشف عن أسلوب نصٍّ معين في تركيب المفردات خطوة لا تنتمي لنظام العقل بل لنظام الخطاب، لأن الغاية من الدراسة اقتضت نظاماً

من خلال قياس تحولات القرآن الكريم عن المستوى الاعتيادي للغة، ف(تحولات القرآن معجزة، ولا تُتعد القواعد من المعجزات، وإنما يستفيد منها البلغاء في تصريفهم للكلام)30، ولتوضيح منظور علماء العربية القدماء للقرآن الكريم يُمكن أن يقاس سعيهم لدراسة ما آمنوا بأنه معجزة إلى افتراض يخص معجزة من نوع آخر بأن تُعنى مجموعة من العلماء بدراسة الكيفية التي تحوّلت فيها عصا النبي موسى إلى (حية تسعى)31، فإذا افترضنا أن الدراسة تسعى إلى وضع قاعدة لهذا التحول فإنها ستعني - ضمناً - كون هذا التحول إعجازاً؛ لأنه سيكون ممكناً وليس معجزاً، ولا يمكن أن يكون هذا هو غاية من يؤمن بأن ما جاء به النبي موسى عليه السلام معجزة من الله، والأمر نفسه ينطبق على وضع النحو العربي، إذ يتضمّن المستوى النحوي شيئاً من إعجاز القرآن الكريم، وعلى الأقل إنه يمثل جانباً من أسلوب القرآن الكريم، وجعل القرآن قاعدة للكلام تقتضي ضياع تميزه عن كل الكلام العربي.

إن منهج الموازنة بين كلام العرب والقرآن المنطلق من فكرة إثبات الإعجاز القرآني قد وجد ميداناً أوسع في الدراسة البلاغية من الدراسة النحوية؛ ذلك بأن علم البلاغة كان معنياً بالكشف عن جمال التركيب الذي هو مرحلة تالية لدراسة صحة التركيب من سقمه، وهذا السعي أقرب إلى بيان الإعجاز عن طريق الموازنة بين كلام العرب والقرآن، فجاءت أغلب مؤلفات البلاغيين حاملة لمفردة (الإعجاز) لفظاً ومضموناً، وكان السبيل إلى بيان الإعجاز يقتضي دراسة القرآن الكريم؛ لأن

القاعدة النحوية التي قد تقتضي منحى وظيفياً في الاستعمال يُنجز ما يُنجزه التركيب ولكن في لفظ واحد. أما القرآن فهو نص غير مفتوح بنائياً، أي أنه نص قارئ، ومن ثم فإن ما ينطبق على اللغة في نظامي العقل والخطاب إنما هو يختلف عما هو عليه في القرآن.

لعل من الواضح جداً أن دراسة لغة العرب أكبر من أن يحاط بها إحاطة تامة في ظل الإمكانيات المحدودة على خلاف الإحاطة بكلام القرآن المجموع بين دفتين أو أي نص آخر، وهذا أدى إلى أن يحوز نظام العقل على قدر كبير من الجهد المبذول لدراسة اللغة، في حين يتحصّل نظام الخطاب في سعيه لدراسة نصوص محدودة على قدر أقل من العناية لأنه يعد بمنزلة البنية الفوقية للنحو العربي المستندة إلى قواعد البنية التحتية المستنبطة من لغة العرب، يُضاف إلى ذلك أن الحاجة إلى نظام العقل أكبر؛ لعظم الحاجة إلى تعليم اللغة العربية للأقوام التي انصهرت بالحضارة العربية، إذ بهم حاجة إلى العلوم اللغوية ليتمكّنوا من استعمال اللغة العربية من دون أن يكون لتواصلهم مع المجتمع العربي أثر في اللغة التي جهد أهلها من أجل الحفاظ عليها.

إن تصوّر دراسة القرآن الكريم على وفق نظام العقل يؤدي إلى القول بالسعي إلى بناء مقدره متعلم العربية على إنتاج الكلام بما يتفق مع المستوى النحوي للقرآن الكريم، ومن ثم يكون الكلام العربي مطابقاً لكلام القرآن في المستوى التركيبي، وهذا يُفقد المتعلمين فرصة إدراك تميز القرآن في هذا المستوى من الكلام،

البحث لا يدورُ في نطاقِ الصحيحِ والخطأ، بل فيما هو تاليه، من رصدٍ للتحوّلِ الذي يخرُجُ عن حدودِ المعيارِ الذي رصده، وهذا هو عينُ عملِ البلاغيين 32، على خلافِ غايةِ النحويين الذين ابتعدوا عن القرآن الكريم؛ لأنّ منظومةِ الدرسِ اللغويّ العربيّ كانت محكومةً بنظريّةِ الإعجازِ التي يؤمنون بها، ولكنّ منهجهم يؤسّسُ للبحثِ في الإعجازِ ولا يخوضُ فيه. وربّما كان هذا سبباً في تباطؤِ النحويين عن إتمامِ ما ابتدأه المتقدمون من منهجِ الموازنة، وقد يضافُ إليه أيضاً أنّ دراسةِ الأولين للقرآن الكريم لم تميّز بين النظامين بوضوحٍ دائماً، فقد خالفَ بعضهم منهجَ نظامِ الخطابِ عندما تلمّسوا الكلَّ استعمالِ نادرٍ في القرآن وجهاً في لغةِ العربِ حتى تمحّلوا في البحثِ، وأغرقوا في الحديثِ عن الشذوذِ في لغاتِ العربِ، فهُمُ بذلكِ يبتغون الدفاعَ عن القرآنِ بتصحيحِ ما جاء فيه قياساً على اللهجاتِ العربيّة، ولو أنّ هؤلاء جعلوا البيانَ والإفادةَ معياراً في مثل هذه المسائل لكفاهم مؤونةِ الجدلِ أنّهم يسعون إلى وصفِ تركيبِ المفرداتِ في كلامٍ معيّنٍ من أجلِ تحليلِ مستواه التركيبيّ، وهو المستوى الوصفيّ الذي يتّجّ من اعتمادِ النحوِ في دراسةِ الكلامِ بوصفه أداةً للتحليلِ.

من هنا كان الأجدَرُ أن يسيرَ النظامانِ بخطّين متوازيين من دون تقاطع، وذلك بأن يستثمرَ النحويون نتائجَ (نظامِ العقل) ومّا تمخّضت عنه من قواعدٍ في الكشفِ عن المستوى التركيبيّ (النحوي) للخطابِ، مهما كان مصدرُ هذا الخطابِ ومستواه، وهم بهذا معنيون بدراسةِ شيءٍ موجودٍ فعلاً، وليس شيئاً يرادُّ له

أن يكونَ كما هي الحالُ في نظامِ العقل الذي يسعى إلى إنتاجِ خطابٍ جديدٍ يشتركُ في قواعدهِ مع الخطابِ اللغويّ العامِّ للغةِ العربِ في عصرِ نزولِ القرآن، فكان على دعاةِ النحوِ القرآنيّ إذن أن يفرّقوا بين نحوِ الكلامِ ونحوِ المتكلّم، فهم لا يكتفون بدراسةِ القرآنِ وأسلوبه في تركيبِ المفرداتِ وبناءِ الجملِ، بل يتجاوزون ذلك إلى وضعِ القواعدِ لإنتاجِ الكلامِ على غرارِ استعمالِ القرآنِ للغةِ العربِ، فيرونَ جهةَ التقصيرِ عند النحويين الأوائلِ أنّهم خالفوا المنطقَ في التعاملِ مع القرآنِ لأنّهم لم (يعكفوا عليه فيقتصروا على استخلاصِ أحكامِ نحوهم - ضوابطه وقواعده - منه، وأن يقرّوا بأنّه كلّ مقيسٌ عليه، فهو القياسُ والسماعُ معاً، ويردُّ إليه الكلمُ: المتفقُ فيه والمختلفُ عليه، وإذا كان ثمةً استشهادٌ فإنّما يكونُ القصدُ من إيرادِهِ هو الاستئناسُ به والإشارةُ إلى ورودِ ذلك في كلامِ الناس) 33 بمعنى أنّهم يريدون للنحوِ القرآنيّ أن يكونَ نحواً للمتكلّم، في حين كان للاستعمالِ القرآنيّ (نظامٌ خاصٌّ، اصطفى الله له مادّةً الصالحةَ للإعجازِ، وقوانينَ استعمالِ هذه المادّة التي تصلحُ للقرآنِ، واصطفى أساليبَ ترتقي إلى مستوى الإعجازِ المطلقِ، وجاءَ بأساليبه، فهو نظامٌ خاصٌّ له قوانينه وخصوصياته لا ينتمي إلى اللغةِ العربيةِ بقدرِ ما ينتمي إلى هذا الاصطفاء) 34 ومن المعقولِ جداً أن يري بعضُ الدراسين (أن نحونا ما زال بعيداً عن استيعابِ كلِّ ما تمثّل في القرآنِ من الأحكامِ والأساليب) 35 لأنّ هذه النتيجةُ نتيجةٌ منطقيّةٌ جداً لنحوِ العربيةِ، وليست مأخذاً على النحويين؛ لأنّها تنسجمُ معَ غايتهم من وضعِ علمِ

لقد أحسن النحويون للمنهج اللغوي المبني على دراسة الإعجاز عندما ابتعدوا عن القرآن الكريم في وضع القواعد النحوية، فالمنهج النحوي المعياري والبحث عن الخطأ والصواب لا يستقيم مع القرآن الكريم، وأحسنوا مرةً أخرى عندما سلطوا الضوء على اختلاف القرآن الكريم في بعض الاستعمالات النحوية وخروجه على استعمالات العرب، على الرغم من قسوة بعض الاصطلاحات التي استعملوها في وصف التركيب النحوي للقرآن الكريم كقولهم بشذوذ بعض الاستعمالات، وإن كان الشذوذ في القرآن دليل تميّز وقدرة عظيمة، وليس دليل نقص، لذلك لم يتحرّجوا من هذا الوصف، فربّما أدركوا أنّ تفرّد الاستعمال القرآني كان من أسباب إعجازه، وأنّ من أسباب التأثير والجمال في النصوص ما يتحقق بالعدول عن المعتاد من القواعد من أجل إنجاز ما لا يستطيع الكلام الاعتيادي إنجازهُ، وهذه منطقتُ عمل علم البلاغة لا علم النحو.

إنّ اعتماد النحويين على المطرّد من كلام العرب في وضع القواعد هو نتيجة لوصف لغة العرب وصفاً دقيقاً كاملاً، فلا بدّ من أن يشيروا إلى ما يخالف الأطراد، ومن ثمّ ظهر مصطلح الشذوذ؛ ذلك بأنهم يعملون على الأعمّ ويسمّون ما خالفه لغات، ولو أنّ علم النحو يُعنى باللغة في نطاق أوسع من نطاق الصحيح والخطأ لكانوا معيّنين بتسليط الضوء أكثر على معنى الشذوذ وبيان موقفهم الأسلوبّي والجماليّ من الشذوذ في اللغة بمعنى القلة والندرة، والشذوذ في الاستعمال بمعنى الخرق

النحو، فالنحو لا يستوعب القرآن بل يؤسس لاستيعابه. إنّ من نتائج نظام العقل إدراك النحويين أنّ محاولة أخذ القواعد النحوية من القرآن الكريم لا تتفق مع الغاية التي وضعوا من أجلها منهجهم في التعامل مع اللغة، واشتمال كُتب النحو على شيءٍ من هذه المحاولات يعدّ من مظاهر الخلط بين النظامين الذي يتّسع مقداره ويضيق بحسب طبيعة المعالجات للشواهد اللغوية، وبحسب نسبة الشواهد القرآنية إلى غيرها من كلام العرب في هذه المؤلفات، ومع هذا انتهى نظام العقل إلى نتيجة على مستوى تطوّر اللغة العربية بأن جعل التفكير اللسانيّ العربيّ محكوماً بدراسة مرحلة تطوّر في اللغة من دون التطرّق إلى غيرها، متمسكاً بمعياريته على الرغم من تطوّر اللغة التي يتحدّث بها العرب في العصور المتأخّرة، الأمر الذي أوجد مستويين متباينين في استعمال العربية كانا أساساً الازدواجية اللغوية عند العرب، لذلك كانت بنية النحو العربيّ ومعياريته مرهونةً بمسوّغاتها الأيديولوجية التي لولاها لفقدت مشروعيتها البتّة، ولعلّ من الواضح أنّ دعاة النحو القرآنيّ يضيفون للمعيارية ما هو أشدّ منها تعسفاً ومجانبةً لواقع اللغة وهو ما يتمثّل بجعل القرآن معياراً للاستعمال اللغويّ الصحيح، فهم يتبنون فكرة أنّ القرآن مصدر اللغة الصحيح وما عداه خطأ، في الوقت الذي تقتضي فيه العلمية في دراسة اللغة أن يُراعى كون اللغة ظاهرة اجتماعية متطورة تستجيب لحاجات المجتمع وتتغيّر بتغيّر حاجته لاستعمال اللغة.

عملياً قبل وجوده نظرياً، ذلك بأن الجهود التأسيسية للنحويين الأوائل في جمع المادة النحوية ودراساتها هي أقرب إلى نظام الخطاب، لأن النحو العربي حينها لم يبلغ مرحلة التقعيد والمعيارية، لذلك عدّ السماع أهم أصول النحو العربي، وظلّ مقدماً على القياس ما دام محصوراً في عصر الفصاحة، ثم اتجه النحو العربي إلى نظام العقل ليستتب بعد ذلك تمييز واضح بين النظامين، ويتمخض الجهد النحوي عن علو مكانة نظام الخطاب الذي تناول كثيراً من النصوص بالدرس والتحليل، وفيه تحوّل النحو من قواعد لإنتاج الكلام إلى قواعد لتحليل كلام موجود فعلاً، على غرار ما فعل مؤلفو كتب شرح المعلقات وإعرابها، ومؤلفو كتب الأدب التي زخرت بدراسة الشعر العربي وتحليل مستوياته اللغوية مثل كتب الأمالي وغيرها.

المبحث الثالث: النحو القرآني واللسانيات الحديثة.

ثمة من ينظر إلى اللغة العربية بأنها لغة متميزة تنفرد بسمات ومزايا لا توجد في لغات أخرى، ومن ثم لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات التي بُنيت لوصف لغات أوربية، يشير بعض الدارسين إلى أن هذا وهم كبير، إذ لا توجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ولها مثل في لغة أو لغات أخرى؛ لأنها من اللغات الطبيعية³⁷، ومن هنا ندرك أن نظرية النحو القرآني تدرس لغة طبيعية، ولا بدّ إذن من عرضها على المبادئ والأسس العامة لللسانيات الحديثة بالمقدار الذي تتطلبه دراسة المادة اللغوية المحددة.

المقصود لقواعد اللغة، ولكن عذرهم هو أنهم اعتمدوا الوصف أولاً، ومن ثم وضعوا القواعد على المطرد من كلام العرب، وحينما تعرّضوا للقرآن كانوا ملزمين بالخروج عن نظام العقل في التفكير النحوي والاتجاه إلى نظام الخطاب، وهو أن يبيّنوا سمات التعبير القرآني في المستوى النحوي منه، ووصف ما وافق المطرد من كلام العرب بأنه مطرد، وما لم يوافقهُ بأنه شاذ، لأنهم إنّما أرادوا خدمة القرآن الكريم وليس الانتقاص منه، وبعض الشذوذ لا يكون حاملاً لدلالة سلبية كما فهم ذلك بعض الدارسين المتأخرين.

يجب التفريق إذن بين مفهوم (النحو القرآني) ومفهوم (نحو القرآن) فالأول طابعه معياري، وهو ما زال في نطاق النظرية، أما الثاني فهو مفهوم يقترحه هذا البحث، يسعى إلى الكشف عن أسلوب تركيب المفردات في القرآن الكريم بعيداً عن معيارية علم النحو في التعامل مع المستوى التركيبي للمفردات، فتراث العربية زاخر بدراسة القرآن الكريم باستعمال أدوات نحوية، وذلك ما اشتملت عليه كتب معاني القرآن، وكتب إعراب القرآن، فضلاً عن كتب التفسير، كل هذه الجهود قريبة مما يدعو إليه (نحو القرآن) لأنه ينتمي إلى نظام الخطاب في النحو العربي.

وإذا كانت تسمية (نحو القرآن) 36 بمفهومها الذي يدعو إليه هذا البحث تعدّ من المصطلحات الجديدة فإنها تستند في مشروعيتها إلى أن النظام الذي تنتمي إليه لا يقتصر على دراسة القرآن الكريم، وهو موجود

الكلام، وأثر العقل فيها بالمقام الأول، وليس الاكتفاء بدارسة الكلام نفسه، وهكذا كانت بعض المدارس اللسانية معنيّة بدراسة ما يقوله المتكلم وتحليله بوصفه شيئاً يمكن للملاحظ الخارجي أن يلحظه عياناً، في حين كانت بعض المدارس اللسانية تسأل عما يدور في عقل المتكلم السليقي أو الفصيح بحيث يمكن أن يدعى متكلماً للإنجليزية أو السواحلية أو اليابانية أو اللاتينية الكلاسيكية أو أية لغة أخرى⁴⁰.

إنّ الاتجاهات اللسانية يختلف بعضها عن بعض من اختلاف نظرتهم إلى طبيعة العلم، وتحديد نوع المادة اللغوية والقدر الكافي في دراسة الظواهر اللغوية بين الوقوف عند حدود الوصف والغوص في أعماق التفسير، ومن تحديد العنصر المهم في اللغة؟ أهو نظامها المجرد؟ أو عملية الاستعمال؟ أو نتائج الاستعمال (الكلام)؟ أو تاريخ اللغة؟ أو بناها القواعدية والمعجمية؟ أم وظائفها؟ ومن تحديد ما ينبغي للساني أن يدرسه، فهل هو الجملة اللغوية، أو الإنجاز الواقعي التواصلي للغة، أو المعرفة اللغوية الكامنة في أذهان المتكلمين⁴¹؟ ومع أنّ المناهج والمدارس اللسانية تختلف في تعاملها مع اللغة إلا أنّها أرسلت كثيراً من المفاهيم الضرورية لدراسة اللغة وميّزت بين مستويات طالما اختلطت على الدرس اللغوي قديماً، وسيقتصر البحث في حديثه عن أنظمة اللغة ودراستها في هذا الموضوع على المدرستين البنيوية متمثلة باتجاه سوسير، ومن ثمّ على مدرسة تشومسكي.

تطرق البحث إلى أنّ دراسة اللغة في التراث العربي قد خضعت لرؤى أيديولوجية من خارج اللغة تركت أثرها في النظرية اللغوية، ونجد أنّ حال اللسانيات لم تسلم من آثار مماثلة أيضاً، فمع أنّها تسعى إلى دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، يبدو واضحاً أنّها قد تأثرت بأصول فلسفية متنوّعة، نتج عنها تنوع في مناهج الدرس اللساني، بحثاً عن تحقيق مبدأ العلمية في دراسة اللغة، فقد كانت النظرة الكلاسيكية أنّ اللغة مجموعة من الأصوات، أي أنّ هذه الأصوات هي جوهر اللغة، فكانت بداية ظهور علم اللغة الحديث محاولة لفهم ماهية اللغة وحدودها بشكل أدق وأعمق، فرأى بعضهم أنّ (العلمية) تتحقّق في اتباع منهج تاريخي يعنى بدراسة أصول الظواهر اللغوية الممتدة في التاريخ، ثم دراسة السمات المشتركة بين اللغات التي تنحدر من أصل واحد، وكان هذا بتأثير من شيوع الفلسفة التجريبية، وظهور نظرية داروين (النشوء والارتقاء)، ثم اتجه الدرس اللغوي مع دو سوسير إلى الوصفية، وعني - في المقام الأول - بدراسة اللغة بوصفها نظاماً له وجود في نقطة محددة من الزمن³⁸، في حين تأثر بعض اللسانيين بالنظرية الحسية في المعرفة، فعند اللغة أثراً للربط بين مدخلات العقل ومخرجاته من دون أن يسلب الضوء على ما يجري فيه من عمليات تؤثر في إنتاج الكلام الذي هو استجابة لمؤثر خارجي، وقد سمي هذا الاتجاه بالمدرسة السلوكية³⁹، ثم أخذت اللسانيات بالتوسع عندما تبنت الفلسفة العقلانية التي وقفت بالصد من النظرية السلوكية، لأنّها عنيت بدراسة عملية إنتاج

واختياره لمفردات معجمية وقواعدية بعينها، واستثمار السياق لبيان مقصده⁴³، فد (الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، ... فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد والمعاجم ونحوها)44

يُفرّق تشومسكي بين مفهومين لهما صلة بالقواعد النحوية، هما مفهوم المقدرة ومفهوم الأداء، وهذا التفريق قريب من تفريق سوسير بين اللغة والكلام، لأنّ مفهوم اللغة يقارب مفهوم المقدرة في أنّ كليهما يُشير إلى مرحلة سابقة على الإنجاز اللغوي المكتوب أو الملفوظ، أي المرحلة المرتبطة بالمخزون اللغوي عند الجماعة اللغوية، ويشير مفهوم الأداء ومفهوم الكلام إلى نتيجة استعمال اللغة من جمل ونصوص قابلة للملاحظة الخارجية، ولكن تُوجد فروق جوهرية أيضاً بين هذين التفريقين، فالكلام في ثنائية سوسير يُشير إلى ناتج الاستعمال الفعلي للغة، وليس لعملية الاستعمال نفسها، وينطبق الأداء عند تشومسكي على استعمال اللغة للنظام، وبالنظر إلى ذلك يرى تشومسكي أنّ عملية توليد الجملة المحكومة بالكفاية تتم على مستوى اللغة وليس على مستوى الكلام⁴⁵، وعلى هذا الأساس وضع مصطلحي البنية (العميقة) و (البنية السطحية)، إذ يشير الأوّل منهما إلى ما يجري في أعماق الإنسان ساعة التكلم فيدفعه إلى تفضيل هذه الصيغة أو ذاك التركيب، وإلى المكونات المتوافرة في الذهن اللازمة لإنتاج جملة صحيحة قواعدياً، ويشير الثاني إلى ما يُنجز فعلاً

إنّ من أبرز المفاهيم التي أصبحت من أصول الدرس اللغويّ هو التعامل مع اللغة بوصفها مظهرًا اجتماعيًا موجوداً لا سبيل إلى التأثير في وجهته تطوره وتغييره، وتكتفي اللسانيات — وهي تدرس هذا الوجود — بالوصف غالباً وتتجاوزهُ إلى التفسير أحياناً كما تفعل المدرسة التوليدية التحويلية، ولا يعني اشتراك عموم المدارس اللسانية في اعتماد مبدأ الوصف أساساً ومبدأً مشتركاً في دراسة اللغة أنّ مفردة الخطأ اللغويّ قد أهملت، وحلّ مكانها وصف كل إنجاز لغويّ بالصحة والقبول، بل يعني أنّ معيار الخطأ والصواب نفسه أصبح معياراً وصفيّاً عن طريق الاحتكام إلى المتكلم السليقيّ في إبداء قبوله أو رفضه لأيّ استعمال يُسأل عنه، وقد أوجد تشومسكي مفهوم الحدس اللغويّ⁴² للتعبير عن هذا المعيار، وتحديد الصحة النحوية عن طريقه، وهذا اقتراب من الوصفية العلمية أكثر، إذ يتعدّد عالم اللغة عن تقويم الاستعمالات اللغوية معترفاً بوجودها ومدى قبول الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم بهذه الاستعمالات أو رفضها.

فرّق سوسير بين اللغة وتاريخها، وفرّق بين مظهرها الاجتماعي وما يتصل بالنشاط الفرديّ منها، فسمى الأوّل اللغة والثاني الكلام، لأنّ كل إنجاز لغويّ له جانبان، ينتمي أحدهما إلى اللغة، وهو الذي يشترك فيه المتكلم والمخاطب بمقدار يكفي لنجاح عملية التوصيل، وهذا حدّ لازم مفروض على المتكلم لا يمكن تجاوزه، أمّا الجانب الآخر فهو تركيب المنجز اللغويّ على نحو يحكي عادة قصد منشئه الإلغويّ،

المستندة إلى مفاهيم أصول في علم اللغة الحديث؛ لأنه يدرس الإنجاز الفردي وليس إنتاج الجماعة اللغوية. وقد مرّ في موضع سابق من البحث أنّ النحو القرآني لا يكتفي بالوصف - إذا لم نقل إنه أهمل تماماً - لأنه انطلق من مفهوم كمال النصّ القرآني وكفايته لمتعلم اللغة - في المستوى النحوي على الأقل - إذ يعدّ القرآن الثروة اللغوية اللازمة لتحقّق المقدار المطلوب للتواصل اللغوي بين متكلمي العربية، فكيف يمكن أن يكون القرآن - وهو إنجاز لغوي وليس لغة - حكماً سليقياً ما لم نجد من يتكلم بلغة القرآن وإمكاناتها تماماً! وهو أمر متعذر طبعاً.

ومن ناحية أخرى، تنصّب بعض اهتمامات علم اللغة على السمات المشتركة والقوانين الكلية للغة لا لأنها لغة جماعة محدّدة، بل بوصفها ظاهرة إنسانية، وهذا هو ميدان علم اللغة العام 47، ومحلّ عناية بعض المدارس اللسانية أكثر من غيرها، ومنها المدرسة التحويلية التوليدية التي عُنيّت بالكليات اللغوية عناية كبيرة 48، وعندما نبحت عن نتيجة محتملة لمنهج النحو القرآني في ضوء المناهج اللسانية نجد أنّ النحو القرآني لا يتسع أفقه لأن يسهم بتطوير البحث في ميدان علم اللغة العام، والكليات اللغوية التي أصبحت أكثر أهميّة وأثراً في العلوم الإنسانية الأخرى، ومنها علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الاتصال، وعلم العلامة وغيرها، والسبب في ضيق أفق نظرية النحو القرآني هو إغفال مبدأ تطوّر اللغة وتبدّلها، وإيمان النحو القرآني بالقداسة اللغوية ثانياً، فضلاً عن أنّ نتائجه لا تُعنى بالمنجز البشري أصلاً.

(مادياً) من تركيب هذه المكوّنات عن طريق الكلام 46. على الرغم من سمّة التجريد العالي التي صبغت المدرسة التوليدية التحويلية، نجحت في أن تدرس الصحّة النحوية ليس من منظور معياري نظري مأخوذ من نماذج عالية يُقاس عليها كما فعلت المعيارية سابقاً، ولم تتجاهل هذه المدرسة كون بعض الاستعمالات اللغوية مُهملة وغير صحيحة، بل أكّدت ذلك بالاحتكام إلى المتكلم السليقي الذي يستطيع التمييز بين استعمال صحيح وآخر مخطوء على وفق ما تُمليه عليه سليقته، ومن ثم يأتي عمل اللساني بتفسير أسباب الرفض والقبول بوضع قواعد للاستعمال الصحيح.

في ضوء هذا التفريق لا بدّ من تحديد الهدف من وضع القواعد على وفق مفهوم النحو القرآني، فأيّ المفهومين يمكن أن توضع منه القاعدة، هل توضع القواعد من اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية كامنّة في أذهان أفراد المجتمع؟ أو توضع القواعد من الإنجاز الفردي (الكلام)؟

إنّ كون أحد المفهومين مرتبطاً بالجماعة اللغوية، والآخر مرتبطاً بالفرد المنتمي لها يجعل القاعدة من نصيب ما تمتلكه الجماعة وليس الفرد، وفي الوقت نفسه لا بدّ من مراعاة أنّ دراسة أيّ مظهر اجتماعي تعني دراسة مجموع الحالات لأفراده بالمقدار المشترك من السمات، أمّا ما يمثّل الأسلوب الفردي فهو ميدان تُعنى به تخصصات أخرى، وعلى وفق هذا يبدو واضحاً أنّ النحو القرآني لا يُعير أيّة أهميّة لمثل هذه النتائج

له، ومرحلة صياغة نظرية تدعمه، ومن ثم جاءت دراسات متخصصة في قراءة جهود النحويين الداعية للنحو القرآني، غير أنه ما زال في حدود النظرية ولم يتجاوزها إلى واقع فعلي يمكن أن تصدق عليه تسمية النحو القرآني على غرار النحو العربي.

تنتقل الدعوة للنحو القرآني من الرغبة في خدمة القرآن الكريم واللغة العربية، ولكنها تنتهي إلى نتائج مخالفة لهذا الهدف؛ لأن جعل استعمال القرآن الكريم للغة العربية قاعدة لا يخدم القرآن؛ لإغفاله خصوصية القرآن وفرادة استعماله للغة، ولا يخدم اللغة العربية لأنه تضيق لمكاناتها على صعيد استعمالها الاعتيادي.

حظيت نظرية النحو القرآني بتأييد لم يشفع برؤية تستشرف مستقبل الدرس النحوي العربي وتحدد علاقتها بالتراث والمعاصرة تحديداً علمياً.

يُفرق البحث بين (النحو القرآني) و(نحو القرآن) في كون الأول نحواً معيارياً مبنياً على الدعوة لوضع قواعد تحكّم الكلام المراد إيجادها، أما الثاني فهو مفهوم يدعو لوصف لغة القرآن الكريم واستعمالاته بالانتفاع من القواعد المأخوذة من كلام العرب؛ من أجل بيان تميز القرآن الكريم واختلافه عن مستوى كلام العرب.

يُخصّص البحث تسمية (نحو كلام العرب) للنحو الذي يسعى إلى وصف لغة العرب ودراستها كما

هكذا يتبين أن نظرية النحو القرآني لم تنتفع مما قدمته المدارس اللسانية من جعل المتكلم والاستعمال الطبيعي للغة هو المعيار الأصل في الحكم، فإذا سمح المنهج المتبع بتخطي الوصف إلى تفسير الظواهر، ومن ثم وضع القواعد فإن هذا لا يجافي مبدأ الوصفية، ولا يبخس أهل اللغة حقهم في استعمال لغتهم بالطريقة التي يرون أنها صحيحة، وإذا كانت الضرورة قد دعت إلى وضع منهج لدراسة القرآن الكريم فإن وضع منهج لدراسته لا يستلزم نفي ما عداه وتخطئته لأنه مخالف له ببعض السمات التركيبية، وهو ما يفعله الآن دعاة النحو القرآني.

نتائج البحث

انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها بما يأتي:

ارتبطت الدعوة للنحو القرآني باتجاه تيسير النحو العربي عند المحدثين من جهة، وبالذعوة لدراسة القرآن الكريم من دون إخضاعه لقواعد لغة العرب التي قصرت عن استيعاب ظواهر القرآن الكريم اللغوية والنحوية من جهة أخرى، وهي دعوة لإقامة نحو معياري يفرض على اللغة استعمالات هي إلى الإبداع والإعجاز أقرب منها إلى اللغة الاعتيادية؛ لأن حدود هذا النحو تقتصر على دراسة الكلام المعجز وترك ما خالفه.

مرت هذه الدعوة بأربعة مراحل هي: مرحلة الدعوة للمفهوم، ومرحلة البحث في التراث عن أصول

- 2 يُنظر: د. أحمد عبد الستار الجوارى، نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ - 1974م: 6-8، د. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ط1، 1966: 108-109
- 3 يُنظر: د. مهدي المخزومي، قضايا نحوية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 2002: 56-57
- 4 يُنظر: د. أحمد عبد الستار الجوارى، نحو القرآن: 60
- 5 يُنظر: د. هناء محمود إسماعيل، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، دار الكتب العلمية، ط1، 2012م: 32
- 6 يُنظر: د. علي محمد الهتاري، استقراء القواعد من بُعد قرآني، مجلة الفكر العربي، عمان، الأردن، جامعة الملك حسين، مج8، ج2: 1982م: 4
- 7 يُنظر: د. عبد الجبار علوان النائلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، دار الزهراء، بغداد، ط1، 1979م: 232.
- 8 د. أحمد مكّي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، الرياض، 1405هـ: 37.
- 9 د. خليل بنيان الحسون، النحويون والقرآن: 7
- 10 يُنظر: د. أحمد عبد الستار، نحو القرآن: 6
- 11 يُنظر: د. علي كاظم أسد، المُفسّر ومستويات
- كانت عليه في عصر نزول القرآن الكريم؛ لضمان حفظ القرآن الكريم، وفهم معانيه ومقاصده وإعجازه عن طريق الموازنة بين استعمال العرب للغة واستعمال القرآن لها، أما تسمية (نحو اللغة العربية) فهي خاصة بالنحو الذي يدرس كل أصناف الكلام العربي من شعر ونثر وقرآن وحديث نبوي، وكذلك لغة الكلام اليومي، ويدخل في ذلك ما يُسمى باللغة العامية، وهذا النحو نتيجة طبيعية لتطور مناهج دراسة اللغة بوصفها ظاهرة إنسانية، ولسان العرب مظهر من مظاهر اللغة الطبيعية، غير أن هذا النحو لم يأخذ حظه من الاهتمام الكافي حتى الآن.
- لم تنتفع نظرية النحو القرآني من اللسانيات الحديثة في مواكبة التطور المنهجي في دراسة اللغة؛ لأنها معنية بدراسة الإنجاز الفردي دراسة معيارية وليس إنتاج الجماعة اللغوية؛ لذلك لم يتسع أفق النظرية لأن تُسهّم بتطوير البحث في ميدان علم اللغة العام، فهي ترفض - ضمناً - مبدأ تطور اللغة الطبيعي، فضلاً عن عدم عنايتها بالمنجز البشري أصلاً؛ لأن النحو القرآني انطلق من مفهوم كمال النص القرآني وكفايته لمتعلم اللغة - في المستوى النحوي على الأقل - وهو بذلك يقارب مفهوم اللسان عند سوسير.

هوامش

- 1 يُنظر: د. خليل بنيان الحسون، النحويون والقرآن، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان - الأردن، ط1، 1423هـ - 2002م: 293

- 12 الاستعمال اللغوي، دار الضياء، النجف الأشرف، 1428هـ، 2007م: 24
- 13 يُنظر: د. أحمد عبد الستار، نحو القرآن: 8
- 14 يُنظر: المصدر نفسه: 97-.
- 15 يُنظر: المصدر نفسه: 14.
- 16 يُنظر: المصدر نفسه: 25.
- 17 يُنظر: د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1966م: 326
- 18 يُنظر: د. عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر، (د.ت): 322.
- 19 يُنظر: المصدر نفسه: 321 322-.
- 20 يُنظر: د. هناء محمود إسماعيل، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: 70
- 21 يُنظر: الجوارى، نحو القرآن: 18 وما بعدها
- 22 أحمد مكّي الانصاري، نظرية النحو القرآني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط: 1، 1405هـ: 72
- 23 ثمة بحوث ودراسات أكاديمية وكتب عُنِيَتْ بدراسة النحو القرآني منها:
- د. علي حسن البهادلي، النحو القرآني بين الدلالة الدينية والدلالة النحوية، مجلة العلوم الإنسانية، المغرب، ع9، 1977.
- د. عبد السلام الجويني، استقراء القاعدة النحوية من النص القرآني، مجلة آفاق الفكر العربي، اليمن، مج10، ع3، 1982.
- د. عبد العزيز كعواش، أسس نظرية النحو القرآني، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، ع10، 1982.
- د. علي المهيري، النحو القرآني حلول لمشكلات النحو، مجلة الموعد الجديد، الأردن، ع3، 1984.
- د. كريم حسن عويد الحسني، النحو القرآني، مجلة الجامعة المستنصرية، ع3، ج1، 1987.
- د. عبد العزيز كعواش، نحو القرآن والدلالة الدينية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الرياض، ع7، 1988.
- د. صباح محمد أحمد السامرائي دراسات في النحو القرآني، دار المعارف، مصر، ط2، 1992.
- د. محيي الدين أحمد العمارة، فنية النحو القرآني، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم السعودية، ع8، 1993.
- د. علي محمد الهتاري، استقراء القواعد من بُعد قرآني، مجلة الفكر العربي، عمان الأردن، جامعة الملك حسين، مج8، ج2، 1994.
- د. كامل بناي العلايلي، استقراء قواعد النحو من القرآن، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي ع3، 1997.
- عبد الرسول المدني، استنباط القاعدة النحوية من القرآن الكريم (رسالة ماجستير) جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2002
- د. خليل بنّان الحسون، النحويون والقرآن، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان - الأردن، ط: 1، 1423هـ- 2002م

وهذا الأمر يجعل من البحث العلمي بعيداً عن الحيادية والموضوعية المطلوبة، فضلاً عن أن التغاضي عن الحاجة إلى منهج مُتَخَصِّص بدراسة القرآن الكريم يختلف عن دراسة غيره من الكلام العربي هو أمر لا يسوغه الدفاع عن التراث النحوي ومنهجه الراسخ. انظر: د. محمد حسن عواد، قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكّي الأنصاري، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد (1/أ) 1432هـ / 2011م: 144 وما بعدها.

24 يُنظر: د. محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط: 9، 2009م: 75.

25 ابن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م: 1/35.

26 ابن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت: 1/34.

27 ابن عصفور، المُقَرَّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ - 1972م: 1/45.

28 ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ - 2000م: 4.

د. جميل أحمد ظفر والنحو القرآني قواعد وشواهد، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1433هـ - 2012م.

د. هناء محمود إسماعيل، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، دار الكتب العلمية، ط1، 2012م.
زكي فليح حسن الموسوي، نحو القرآن في دراسات المعاصرين (أطروحة دكتوراه) - جامعة البصرة، كلية التربية 2014.

د. إبراهيم سيد البليزي، النحو القرآني، دار المحدثين، القاهرة، ط1، (د.ت.).

د. عبد القادر محمد الحسني، البلاغة والنحو القرآني، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2، (د.ت.).

23 تجدر الإشارة إلى وجود مخالفة لهذا التيار، يمثلها النقد الذي قدّمه الدكتور محمد حسن عواد في بحث بعنوان (قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكّي الأنصاري)، الذي دافع فيه عن منهج النحويين القدماء، وألغى الحدود بين مصلحي النحو القرآني والنحو العربي، وعدّهما شيئاً واحداً، ويظهر من طبيعة نقده أنه كان معنياً بالدفاع عن منهج النحويين القدماء والاعتزاز بالتراث الفكري الذي تضمّنته جهود علماء العربية؛ لما تصوّره من خطر الدعوة للنحو القرآني في الإساءة إلى التراث، ولكنه واجه اتهامات الأنصاري باتهامات مضادة،

- 29 د. خليل بنيان الحسون، النحويون والقرآن: 8.
- 30 المصدر نفسه: 38.
- 31 إشارة إلى قوله تعالى: (فَالْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى)، سورة طه: 20.
- 32 يُنظَر: د. علي كاظم أسد، المُفسِّرُ ومستويات الاستعمال اللغوي: 30.
- 33 خليل بنيان الحسون: 295.
- 34 يُنظَر: د. علي كاظم أسد، المُفسِّرُ ومستويات الاستعمال اللغوي: 42.
- 35 د. خليل بنيان الحسون، النحويون والقرآن: 9.
- 36 لا بُدَّ من التوضيح هنا بأن هذه التسمية تختلف عن تسمية الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى كتابه (نحو القرآن)، فهو يعني به النحو القرآني لذا اقتضى التنويه.
- 37 يُنظَر: د. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط: 3، 1993: 56.
- 38 يُنظَر: فردينان دي سوسور، علم اللغة العام، ترجمة د. يوثيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي د. مالك يوسف المطليبي، بيت الموصول، 1988: 120 وما بعدها.
- 39 يُنظَر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة: د. محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية: 60.
- 40 يُنظَر: محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 1، 2004: 44.
- 41 يُنظَر: المصدر نفسه: 44.
- 42 يُقصد بالحدس حدس الباحث للوصول إلى نية المتكلم القادر على إنتاج الجمل من جهة، وعلى الحكم بصحة ما يسمع أو خطئه، وحدس الباحث في الوصول إلى معرفة المتكلم بلغته معرفة ضمنية بالملاحظة وغيرها من وسائل البحث، ليتوصل إلى استنباط قواعد اللغة وقوانينها. يُنظَر: خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، دار المعرفة، جدة، السعودية، ط 1/1984: 60.
- 43 يُنظَر: محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات: 54.
- 44 د. تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1973: 32.
- 45 يُنظَر: محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات: 56-57.
- 46 يُنظَر: د. نعمة رحيم العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 189.
- 47 يُنظَر: محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات: 13.
- 48 يُنظَر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور: 147-146.